

وبين التأييد السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك ينبغي ان تحدد بالتفصيل اية امور تعتبر سببا للحرب ، واعداد قوائم مفصلة حول الاضطرابات المهككة على الجبهات الاخرى والاشارة صراحة الى الحالات التي تمتنع فيها مصر عن القيام بأي عمل . والاساس - ينبغي ان تقام لجنة مفاوضات مشتركة تباشر دراسة كل المشاكل المتعلقة بين الدولتين لانهاء الخلافات ، من خلال تنازلات متبادلة (المصدر نفسه ، وانظر ايضا اريئيل غيناي - يديعوت احرونوت ، ٧٥/٣/٥ وماتي غولان - هآرتس ، ٧٥/٣/١١) .

من الواضح ان الاقتراحات التي قدمتها اسرائيل تركز اساسا على الوصول الى اتفاق مع مصر وحدها ، ومن الواضح ايضا ان هذا الاتجاه لا يهدف الا الى السير على طريق التسوية الجزئية ، وان كانت المرحلة المقترحة حاليا « كبيرة » ، وهو الخط الذي تعلن اسرائيل عن تمسكها به منذ عدة اشهر ، منذ بدأت زيارات الدكتور كيسينجر للمنطقة في خريف العام الماضي . وفي هذا الصدد ، ورغم كثافة واتساع المفاوضات مع مصر واستمرار اسرائيل في الاعلان صراحة عن نياتها ومواقفها ، لم يطرأ اي تغيير على الموقف الاسرائيلي من سوريا او الفلسطينيين . وبالنسبة لسوريا ، عاد المسؤولون الاسرائيليون واكدوا ، رغم الاتباء التي اشارت الى امكانية حدوث انسحاب اخسر في الجولان ، انه لا مكان لتسويات جزئية اخرى على الجبهة السورية ، وان اسرائيل قد تنسحب من بعض المناطق هناك ضمن اطار اتفاق سلام نهائي مع سوريا . وبالنسبة للفلسطينيين ، عادت اسرائيل واكدت انها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، لان هذه المنظمة ، بحسب رأي هركابي ، مستشار بريس (في مقابلة مع هل همشمار ، ٧٥/٢/٢٨) ليست الا مجموعة من المتطرفين ، منهم « متطرفون اقل ومتطرفون اكثر » ، وكذلك لان مشكلة المنظمة ، بحسب رأي يتسحاق نافون ، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست (في مقابلة مع دانار ، ٧٥/٣/٧) هي في « عقيدتها » التي تدعو الى « ابادة اسرائيل » بطرحها شعار الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين . وابدت دوائر اسرائيلية مختلفة ، من ناحية اخرى ، اهتماما باقتراح الرئيس الاسد اقامة قيادة عسكرية

البضائع الاسرائيلية - وفي مرحلة لاحقة ، امسام السفن الاسرائيلية ، العمل على صد المقاطعة العربية ضد اسرائيل وتخلي مصر عنها » (ويبدو ان نشاط المقاطعة العربية ، الذي ازداد مؤخرا ، يضايق الاسرائيليين في اكثر من مجال) ، و« عدم تأييد مصر لاعمال الفدائيين العسكرية » (المصدر نفسه) .

كذلك تضم الطلبات التي تقدمت اسرائيل بها شروطا بشأن مدة الاتفاق بين البلدين ، ومدة الانسحاب من سيناء ايضا . وفي هذا الصدد ، لا تزال الانباء متضاربة ، اذ ان هناك احاديث عن سنة وستين وثلاث وخمس و ٧ - ١٠ سنوات . أما بشأن المدة الضرورية لتنفيذ الانسحاب من سيناء ، فهناك شبه اجماع على ان اسرائيل تطالب بفترة سنة اشهر . من خلال الافتراض ان دورة جديدة لمؤتمر جنيف ستعقد خلال هذه الفترة ، بحيث تستطيع اسرائيل التاكيد من « نوايا » مصر ، خاصة خلال انعقاد المؤتمر من جهة ، وبنسباء تحصينات للخطوط الجديدة التي ستنسحب اليها داخل سيناء من جهة اخرى .

ويبدو ان هذه ليست الطلبات الوحيدة التي تقدمت بها اسرائيل ، اذ كشف آخر (يوثيل ماركوس - هآرتس ، ٧٥/٣/٥) . للكتاب عن طلبات اخرى ، يظهر انها مكتملة لما اردناه ، منها مطالبة مصر بتخفيض قواتها المسلحة ، بحيث « يتم تحويل جزء من الجيش المصري النظامي الى الاحتياط ، لكي يصبح وضعه شبيها بذاك القائم في اسرائيل تقريبا » . وتحدث البعض ايضا عن امكانية فرض قيود في المستقبل ، على تسليح كل من اسرائيل ومصر . « كذلك ينبغي ان تكون جسور مفتوحة لنقل البضائع ولحركة السياحة [وطالب اخرون ايضا بايجاد خدمات بريدية بين البلدين] ، بينما ينبغي ان تكون المنطقة منزوعة السلاح [التي ستنسحب منها اسرائيل في سيناء] باشراف وحدات مصرية اسرائيلية مشتركة . وينبغي على الطرفين ايضا التنازل عن رد الفعل العسكري على اي اتجاها يقوم به الطرف الاخر (مثلا ، تسليح طائراته) ، وعلى مصر ان توفد تايدتها العسكري (للتمييز بينه